الى احد الملابسات السابقة وليس مجموع القوم سانهم وهو بعض
ان يقال انه من الاستعارة بالكناية وذلك انه شبه القوم جميعهم بمن وقع
منه الفعل لجامع اشتباك مصالحهم واشتراك مضارهم ورضا بعضهم
بما فعله بعض ودل على هذا التشبيه باسناد الفعل المختص بالمشبه به اعني
البعض الى المجموع فاسند اليهم ما حقه ان يسند الى بعضهم وثالثها ان يراد
بالقوم جميعهم ويراد بسبة الفعل اليهم وقوعه فيما بينهم ويراد تجاما مع
اسناده الى القوم حقيقة كما يشتمل على المجاز وح يكون المجاز لغويا في المفرد
ورابعها ان يراد بالقوم جميعهم ويكون المجاز في الهيئة التركيبية وح يكون
يكون المجاز لغويا ايضا وبه يندفع توهم التجوز على التقرير من الاخيرين فتامل
قوله ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح كما اذا فرض ان كنية زيد مشتركة
بين عمرين واسمه بين بلا بين معاصرين له ولك فاذا اتبع الاسم الكنية عطف
بيان لها افاد ايضاحها وان كانت الكنية اوضح من الاسم حال الانفراد قوله
والمومن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند العوذ
الالتجاء والطير منصوب ان كان العائذات منصوبه ومجرور ان كانت مجرورة
على انها عطف بيان كما ذكره ويحمل على الوجهين ان يكون بدلا ايضا والغيل والسند
موضعان قوله وقد يجيء عطف البيان الخ ليس المقصود بهذا الاعتراض على المصنف وانه قد
وقع مثل هذا لما ذكره في شرح المفتاح كما نقلناه عنه سابقا قوله وهو لما الخ
لا يخفى ان المتبادر من مثل هذه العبارة اعني قول المصنف واما الابدال منه
فلزيادة التقرير ان زيادة التقرير هي الغرض الاصلي لان الاصلي غيرها وانها
انما تقصد بالتبعية والا كان حق العبارة ان يقال واما الابدال منه فلكون
البدل هو المقصود مع زيادة التقرير والظاهر ان في كون فائدة ذكر المبدل منه هي
زيادة التقرير وفائدة ذكر البدل هي كونه مقصودا بالنسبة فلو قال المصنف
واما جعله بدلا عنه فلزيادة التقرير لكان واضحا في المقصود على ان يكون الضمير في
جعله راجعا الى المسند اليه حقيقة لا ما هو بحسب اللفظ كما يرجع اليه ضمير منه في
عبارة المصنف ويمكن تاويل المصنف اعني الابدال منه في عبارة المصنف بالمعقول
اي بالمبدل منه كانه قال واما ذكر المبدل منه فلزيادة التقرير اي زيادة تقرير
المسند اليه حقيقة الذي هو البدل الا انه لا يوافق ما قبله وما بعده فانها

قوله

توابع ولا يوافق ما سلف من الشارح من ان الابدال بالمعنى المصدري
فان قلت فعلى ما ذكرت من النكتة في زيادة لفظ زيادة هنا قلت يمكن
ان يقال ان في البدل تقرير المسند اليه وهو البدل وتقرير الحكم ايضا بكونه
في حكم تكرير العامل واما في التاكيد ففيه تقرير المسند اليه لا غير او يقال ان المسند اليه
مقرر ثابت لا يظن به غيره لكنك تريده تقريرا بالتكرير وهذا في غاية الوضوح
لا سيما في بدل الاشتمال والبعض فانك لو قلت اعجبني علم زيد او سلب ثوب زيد لكان
بلا شك ثابتا متقررا الا ان الاتيان بالمبدل منه تقصد زيادة تقريره بالتكرير
قوله وحصل التقرير بالتكرير يجعل التكرير من خواص بدل الكل واما البدلان
الاخيران ففيهما شبه التكرير كما ينبئ عنه قوله حتى كانه مذكور واما المحقق
فقد جعل التكرير موجودا في الكل لكنه في الاول ظاهر وفي الاخيرين خفي قال في
المفتاح في بيان افادة الابدال زيادة التقرير كون المسند اليه مذكورا
بعد توطية نفسي ذكره مرتين ثم قال وكونه مذكورا مرتين ظاهر في بدل
الكل وفي بدل البعض ايضا قال في الحاشية لان البعض مذكور في ضمن
الكل قطعا واما في بدل الاشتمال فلان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيء من زيد
ثوبه قوله اجمالا فلو اسعر به تفصيلا الخ بني الامير وكلاؤه المدينة كان بدل غلط
فانه لا اجمال فيه اذ يفهم منه عرفا ان الباني وكلاؤه وهكذا حال نظائره قوله
حيث يطلق ويراد به التابع لمن زيد بل لكل ان زيدا في المثال المذكور قد اطلق على
علمه مجازا كما توهمه العبارة بل المراد ان الاعجاب فيه نسب الى زيد في الظاهر
ويفهم منه ان المقصود نسبته الى بعض صفاته كانه قال اعجبني شيء من زيد ثم بين
ذلك بعلمه فحال التقرير بسبب التكرير اجمالا ثم تفصيلا كذا قال المحقق قوله بل بدل
الكل ايضا اشارة الى ان الايضاح في بدل البعض والاشتمال اظهر منه في بدل
الكل وذلك لاشتمالهما على الاجمال والتفصيل وليس كذلك واجبا في بدل الكل واما بدل
الكل فانما يفيد الايضاح لانه يحصل بالاجتماع مزيد الايضاح لا محالة فيوش هذا
ما اختاره الشيخ الرضي من انحاد عطف البيان وبدل الكل مع ان عطف
البيان لا بد فيه من الايضاح ثم الظاهر ان المقصود بهذا الكلام الاعتماد الى
ان المصنف لو قال فلزيادة التقرير والايضاح كما في المفتاح لكان احسن كما صرح بذلك
في الشرح وفيه انه لو قال ذلك لتبادر منه ان البدل ايضا يقصد فيه الايضاح
بالاصالة لكن المحقق الشريف قد ذكر في حواشي كلام الشيخ الرضي ان الفرق بينهما

Copyright © King Saud University